التنظيم الإقليمى الإسلامى كطريق للوحدة

بقلـم

أ.د / جعفر عبد السلام

أستاذ القانون الدولى

والأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

تمهيد:

فى دراسة أجرتها رابطة الجامعات الإسلامية عن التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن المقبل - أى القرن الحادى والعشرين حيث أجريت الدراسة فى نهاية القرن العشرين - انتهت إلى أن أهم هذه التحديات، تحدى الارتباط بالتنظيم الدولى. وأساس ذلك أن دولنا عانت من هذا التنظيم بشكل كبير، وإذا كان هذا التنظيم فى شكله السياسى العالمى ليس قديماً، إذ يرجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن القضايا التى تخص الدول الإسلامية عرضت عليه ولم تلق إنصافاً منه سواء من المنظمة العالمية الأولى (أى عصبة الأمم) أو من المنظمة الثانية، (أى الأمم المتحدة) والتى وجدت بعد الحرب العالمية الثانية.

وحتى لا نذهب بعيداً فى عرض هذه القضايا وكيف عالجتها الأمم المتحدة؟ أقول إن الأمم المتحدة عالجت القضية الفلسطينية منذ نشأتها عام ١٩٤٥م وكانت المعالجة وبالاً على الأمة الإسلامية وعلى فلسطين فى نفس الوقت. لقد أقامت الأمم المتحدة دولة إسرائيل بقرار التقسيم المعروف عام ١٩٤٧ ولم تستطع أن تحمى حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم العربية، وعبثاً حاولت أن تعيد اللاجئين إلى ديارهم أو أن تعوض من لم يمكنه العودة لسبب أو آخر، كما عجزت أن تنفذ القرار الذى أصدرته فى نفس العام والذى نص على تدويل القدس وجعلها مدينة عالمية تديرها الأمم المتحدة، وبسببه ابتلعت إسرائيل القدس كما ابتلعت معظم الأراضى الفلسطينية. وكان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى عام ١٩٦٧ مؤكداً

للوجود الإسرائيلى، ومدعماً لهذه الدولة حيث قرر لها الحق فى أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، مقابل أن تنسحب من الأراضى أو حتى من أراض احتلت فى نزاع ١٩٦٧ ولم تستطع الأمم المتحدة أن تجبر إسرائيل على تنفيذ هذا القرار الجائر فى حق العرب والمسلمين حتى الآن، وتعرض الفلسطينيون لأسوأ معاملة من قبل إسرائيل فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأصبح مشهد القتل والتعذيب والضرب والإهانة وهدم المنازل وتجريف الأراضى وتجويع الناس ومحاصرة الأراضى المحتلة مشهداً يومياً مكرراً ، ولم تستطع الأمم المتحدة أن توقفه بأى شكل، رغم إصدارها للعديد من القرارات التى لم تشهد التنفيذ أبداً.

يحدث هذا بينما تدق طبول الحرب فى المنطقة وتتعرض العراق لحملة عنترية من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (بريطانيا)، لكى تنهار دولة عربية أخرى ربما تخضع بدورها للتقسيم فى وقت قريب، ويموت مئات القتلى يومياً من العراقيين ولم تستطع الأمم المتحدة أن تفعل شيئاً، رغم أن مجلس الأمن لم يتخذ قراراً - بناء على الفصل السابع من الميثاق - يسمح للولايات المتحدة بالقيام بهذا العمل العسكرى، مراعاة لاعتبارات الشكل، وقد ذاقت ليبيا والسودان وإيران مرارة قرارات صدرت من الأمم المتحدة تفرض المقاطعة الاقتصادية عليها، كما عانى المسلمون فى يوغوسلافيا السابقة من أفعال مشينة، ولم تتدخل الأمم المتحدة لحمايتهم إلا بعد أن اتسع الخرق على الراقع، وتدخلت الولايات المتحدة وحلف الناتو ليدقوا مسماراً فى نعش المنظمة الدولية. والأمثلة كثيرة تجعلنا نقول أن المنظمات الدولية العالمية لم تنصف العرب والمسلمين فى أى قضية عرضت عليها، بل على العكس كان تأثيرها سلبياً عليهم إلى حد كبير.

وإلى جانب ذلك فمن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة قد سمح بوجود منظمات إقليمية ترتبط به، وتعمل فى دوائر وبين دول متجاورة، حينما يكون العمل الإقليمى فيه مجدياً، ومكملاً لعمل الأمم المتحدة. وكان نصيب العرب من هذا التنظيم، جامعة الدول العربية التى أقيمت فى نفس العام الذى أقيمت فيه الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م وأخذت بنفس الأهداف ووضعت نفس المبادئ التى قامت

عليها الأمم المتحدة من حيث سعيها إلى تحقيق السلم والأمن الدولى، ومن حيث قيامها على فكرة التنسيق والحفاظ على سيادة الدول الأعضاء، أى تنسيق أنشطتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون فرض قرارات ملزمة من قبل الجامعة على أى دولة. وتجلى ذلك فى وضع نص يقول بأن قرارات الجامعة تصدر بالإجماع، ومع ذلك فالقرارات التى تصدر بالأغلبية، لا تلزم سوى الدولة التى تقبلها، وهذا يعنى ضعفاً شديداً فى وجود الشخصية القانونية الدولية للمنظمة.

وبعد ذلك، وعندما قامت إسرائيل بحرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ دعت الدول الإسلامية إلى إقامة منظمة دولية أخرى على نفس النمط التوافقى التنسيقى هى منظمة المؤتمر الإسلامى، وهى تقوم كذلك على فكرة المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء، ولا تستطيع أن تصدر قرارات ملزمة لدولها.

وهدفنا فى هذه الدراسة أن نضع التنظيم الإقليمى العربى الإسلامى فى دائرة الضوء، لكى نبين مدى نجاحه فى تحقيق آمال العرب والمسلمين فى الوحدة والأهداف التى يتطلعون إلى تحقيقها من إقامة هذه المنظمات فى الازدهار والتقدم لنرى ونحن نبحث مستقبل الأمة الإسلامية إلى أى مدى يعد التنظيم العربى والتنظيم الإسلامى داعماً لقوة العرب والمسلمين ومحققاً للآمال ؟ أم أنه أحد العوائق التى تحول دون قيام أمة عربية إسلامية قوية ومتحدة.

إن الدولة العربية والإسلامية الحديثة والتى أقيمت على الشكل القومى من وجود وحدة صغيرة نسبياً تتمتع بالسيادة يقيم سكانها على أرض محددة ولا علاقة سيادية فوقها، ظاهرة حديثة فى حياة العرب ترجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تكالبت القوى الاستعمارية التى مثلها فى ذلك الوقت، الحلفاء المنتصرون فى الحرب العالمية الأولى على الإمبراطورية العثمانية وقضوا على وجودها، وقسموها إلى دول صغيرة أوهموها بأنها ستكون مستقلة وذات سيادة، وأخضعوها للهيمنة الاستعمارية بعد الاستعمار المباشر من قبل المستعمرين تنفيذاً لمخططات سايكس - بيكو، واختاروا للشعوب المتشوقة إلى الوحدة - والتى عانت من الفراغ السياسى الذى يربطها جميعاً بدولة واحدة قوية - صيغة التنظيم

الإقليمى المرتبط بالتنظيم العالمى الذى أقاموه على شكل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، تحتاج إلى إعادة النظر فى هذا الوجود الدولى فى مؤتمر يبحث عن مستقبل الأمة ويحاول أن يضع الخطط والأسس والمشروع الحضارى الذى يقيلها من عثرتها، ولا شك أنه من المعالم الرئيسية لهذا المشروع، الوجود القوى المتحد لهذه الأمة.

وسنثير مجموعة من الاستنتاجات خلال سؤالين رئيسيين نحاول الإجابة عليهما فى هذا البحث.

السؤال الأول: هل يحقق التنظيم الدولى الإقليمى الموجود فى الساحة العربية والإسلامية آمال الأمة الإسلامية فى الوحدة والتقدم ؟

لا شك أن ذلك يحتاج إلى التعرف على دقائق هذا التنظيم، وبحث مدى فاعليته، وسنجيب على هذا السؤال فى القسم الأول من هذا البحث.

والسؤال الثانى: هو كيف نطور التنظيم الإقليمى العربى الإسلامى لكى يستجيب لمتطلبات الأمة ؟ وهذا ما نتناوله فى القسم الثانى من هذه الدراسة.

القسم الأول: معالم التنظيم الإقليمى العربى الإسلامى ومدى فاعليته

يتكون التنظيم الإقليمى العربى الإسلامى فى شكل منظمتين رئيسيتين، المنظمة الأولى: هى جامعة الدول العربية، والمنظمة الثانية: هى منظمة المؤتمر الإسلامى. وهناك فارق زمنى بين المنظمتين يصل إلى سبعة وعشرين عاماً، فالأولى أنشئت عام ١٩٤٥، والثانية أنشئت عام ١٩٧٢، وتضم الأولى الدول العربية، وهى تلك الدول التى يجمع بينها وحدة اللغة، فشعوبها تتحدث العربية، كما أنها تعيش فى منطقة جغرافية واحدة، وقد تطلعت الكثير من الدول المجاورة إلى الانضمام إليها، رغم عدم توافر شرط تحدثها باللغة العربية، علها تستفيد من الجامعة.

أما المنظمة الثانية: وهى منظمة المؤتمر الإسلامى، التى تضم فى عضويتها الآن ٥٦ دولة، تمثل فيها كل الدول العربية فضلاً عن ٣٤ دولة أغلبية السكان فيها من المسلمين، وبعد ذلك نجد مجموعة كبيرة من الوكالات المتخصصة أنشأتها الدول الأعضاء، بعضها يرتبط بالجامعة العربية، والبعض الآخر يرتبط بمنظمة المؤتمر الإسلامى. كما نجد بعض المنظمات الإقليمية المتخصصة أنشئت استقلالاً عن هاتين المنظمتين الكبيرتين وتعمل بشكل مستقل عنها، منها: مجلس التعاون الخليجى الذى يجمع فى عضويته دول الخليج البترولية ما عدا العراق واليمن، والاتحاد المغاربى ويجمع فى عضويته دول المغرب العربى بالإضافة إلى موريتانيا، فضلاً عن مجموعة من المنظمات الأخرى والتى وجدت فى ظروف معينة وانتهت بعد تغير هذه الظروف مثل مجلس التعاون العربى.

والواقع أن ما يهمنا الآن هو إلقاء الضوء على المنظمتين الكبيرتين لنتعرف على ظروف نشأة كل منهما والأهداف والمبادئ التى تقوم عليها، ونرى إلى أى مدى حققت أهداف الأمة فى الوحدة والتقدم.

أولاً: جامعة الدول العربية:

تعد الجامعة العربية من أقدم المنظمات الإقليمية العالمية، بل هى أقدمها جميعاً [1] ومع ذلك فقد عكست هذه المنظمة الأوضاع العربية التى أثر فيها الاستعمار تأثيراً كبيراً،

(١) أنشئت الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥م قبل إنشاء الأمم المتحدة بشهور، بينما بدأ التنظيم الأوروبى في عام ١٩٤٩م . والتنظيم الأمريكى ١٩٥١م، والتنظيم الإسلامى المتمثل فى المؤتمر الإسلامى عام ١٩٧٢م.

فلقد كانت المبادرة الأولى لطلب الإنشاء من السيد / أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانى آنذاك، وكأن العرب فى حاجة إلى من يذكرهم بوجوب التعبير عن وحدتهم فى شكل تنظيمى[1] وعكست اجتماعات إنشاء الجامعة فى مدينة الإسكندرية وفى القاهرة بعد ذلك ما يسود من علاقات توتر بين الدول العربية، الأمر الذى تجلى فى رفض فكرة الاتحاد الفيدرالى - أى المنظمة التى تملك صلاحيات يمكن أن تفرض بها قراراتها على الدول الأعضاء - وقامت الجامعة العربية على فكرة التنسيق والتعاون بين أنشطة الدول الأعضاء، لذلك قرر ميثاقها وجوب صدور قراراتها بالإجماع، وإن القرارات التى تصدر بالأغلبية تلزم فقط من قبلها.

وقد كان عدد الأعضاء فى بداية إنشاء الجامعة سبع دول عربية هى : مصر والسعودية والعراق و سوريا واليمن والأردن ولبنان. وتطورت العضوية بعد ذلك حتى وصلت الآن إلى اثنتين وعشرين دولة بعد أن حصلت على استقلالها.

ونلاحظ أن مصر بذلت جهداً كبيراً فى إنشاء الجامعة، سواء بتبنى الدعوة إلى اجتماعات اقامتها، وإعداد بروتوكول الإسكندرية، أو فى الدعوة إلى انعقاد المؤتمر العربى العام الذى أقر أحكام الميثاق.

ويجب أن نذكر أن العراق والأردن كانتا تؤيدان فكرة الاتحاد الفيدرالى أو الكونفدرالى على الأقل، بينما تبنت السعودية ولبنان واليمن فكرة قيام الجامعة على التعاون دون مساس بالسيادة.

(١) أنشئت الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥م قبل إنشاء الأمم المتحدة بشهور، بينما يبدأ التنظيم الأوروبى فى عام ١٩٤٩ والتنظيم الأمريكى عام ١٩٥١ والتنظيم الإسلامى المتمثل فى المؤتمر الإسلامى عام ١٩٧٢.

(٢) صرح إيدن فى ذلك الوقت بأن بريطانيا تتعاطف مع كل حركة تنشأ بين العرب لدعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن حكومة صاحبة الجلالة،

(١) صرح إيدن فى ذلك الوقت بأن بريطانيا تتعاطف مع كل حركة تنشأ بين العرب لدعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن حكومة صاحبة الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأى خطة تتمتع بالتأييد من الرأي العام العربى، راجع للمؤلف كتاب "المنظمات الدولية" ص٦١٠ وما بعدها، ط دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٦م.

من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأى خطة تتمتع بالتأييد من الرأى العام العربى، [1] .

كما يجب أن نشير إلى أن الظروف الدولية وقت إنشاء الجامعة العربية كانت تتجه إلى بداية النفوذ الأمريكى فى المنطقة، بحصول شركات أمريكية على امتيازات النفط، وبداية أقول إن النفوذ الأمريكى الوافد أعاق بريطانيا لتحقيق حلمها فى تجميع الدول العربية على نظام تسيطر عليه.

وهكذا ولدت الجامعة العربية منظمة ضعيفة تسير على منطق التنظيم الدولى المتوازى الذى لا يوجد سلطة عليا فوق الدول فيه، بل تحتفظ كل دولة عضو بكامل سيادتها.

أهداف الجامعة :

ومن حيث الأهداف والمبادئ التى قررها الميثاق، نجد هذه الأهداف تتصل بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وبالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لما يعود بالخير على الدول الأعضاء. كما قرر الميثاق اختصاص الجماعة فى فض المنازعات التى تقوم بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، بل وقرر الميثاق مبدأ إنشاء محكمة عدل عربية ولكن العلاقات بين الدول الأعضاء لم تتمخض عن إنشاء هذا الجهاز المهم حتى الآن، كذلك جعل الميثاق من أهداف الجامعة دفع الاعتداء الذى قد يقع على إحدى الدول الأعضاء، وصيانة استقلالها وتنسيق علاقتها مع دول العالم، وحاول الميثاق أن يرضى الرغبات العربية التى كانت تتوق إلى إقامة منظمة تتمشى مع الاتجاه الوحدوى الذى له أرضية واسعة بين الشعوب العربية، فنص فى المادة العاشرة منه على أن هذا الميثاق لا يمنع من قيام اتحادات أخرى بين دول الجامعة أو مجموعات منها، مما يعنى أن ميثاق الجامعة إنما يضع الحد الأدنى الواجب توافره فى " بيت العرب " من تنسيق وتنظيم للتعاون وتوحيد للمواقف بين مختلف الدول العربية، وعلى أساس أنه يمكن أنه يساعد على تقوية وتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء بعد ذلك.

(١) راجع للمؤلف كتاب: المنظمات الدولية ص٦١٠ وما بعدها، ط دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٦ .

نظرة فى المبادئ التى تقوم عليها الجامعة :

قامت جامعة الدول العربية على مبادئ التنظيم الدولى المعاصر، حيث تقرر المساواة بين الدول الأعضاء فى السيادة وحسن الجوار، وعدم جواز التدخل فى شئون الدول الأعضاء.

كما أوجب الميثاق أن تكون العضوية فى الجامعة قاصرة على الدول المستقلة ذات السيادة، وإن وضع ملحقاً خاصاً بفلسطين، يعترف لها بذاتية خاصة، وقرر أن يتم تمثيلها فى الجامعة إلى أن يتحقق استقلالها، كما نص على دعم جهود الشعب الفلسطينى فى سبيل تحقيق الاستقلال.

تطور العمل فى الجامعة :

مرت المنطقة العربية بأحداث جسام، تركت أثرها على العمل فى الجامعة، على رأسها قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وهزيمة العرب فى أول حرب يجتمعون فيها ضد إسرائيل فى نفس العام، مما أكد قيام دولة إسرائيل، وبرزت فكرة الدفاع العربى المشترك ليكون بمثابة تعديل على الميثاق فى شكل اتفاقى، وكان ذو شقين الشق الأول عسكرى دفاعى والشق الثانى اقتصادى [١].

وفيما يتعلق بالشق الأول، فقد نص الميثاق على اعتبار أى عدوان يقع على إحدى الدول العربية بمثابة عدوان عليها جميعاً، ويفرض عليها نصرة من يُعتدى عليه، بجيوشها [٢].

والشق الثانى ينظم التعاون الاقتصادى بين الدول العربية لكى يعظم المصالح الاقتصادية بينها ويساعد على نمو التعاون فى مختلف المجالات الخاصة بالزراعة والصناعة والتجارة [٣].

وفى مواجهة تهديد إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن بما يسببه ذلك من

(١) تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٥٠م.

(٢) لتنفيذ ذلك أنشأت الاتفاقية جهازين لتحقيق هذا الهدف الأول مجلس الدفاع المشترك، والثانى اللجنة العسكرية الدائمة.

(٣) لتحقيق هذا الهدف تم إنشاء المجلس الاقتصادي الذي اعتبر كيانًا مستقلا بذاته عام ١٩٥٩م ط

خسائر فادحة لكثير من الدول العربية. دعت مصر إلى اجتماع للقمة العربية وصدر عنها قرارات قوية لمواجهة المخططات الإسرائيلية، وأنشأت قيادة عربية مشتركة، واتفق على اجتماعات متكررة للقمة العربية فى إطار الجامعة حتى تصدر القرارات من أعلى المسئولين فى الدول العربية وبالتالى يؤمن أن يتم تنفيذها، ولكن إرادة التوحد وعزيمة العمل بقوة افتقدت دائماً فى القرارات والأعمال العربية.

(١) تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٥٠م.

(٢) لتنفيذ ذلك أنشئت الاتفاقية جهازين لتحقيق هذا الهدف، الأول: مجلس الدفاع المشترك، والثانى: اللجنة العسكرية الدائمة.

(٣) لتحقيق هذا الهدف تم إنشاء المجلس الاقتصادى والذى أعتبر كياناً مستقلاً بذاته عام ١٩٥٩م.

وحتى بعد أن تم تعديل الميثاق فى عام ٢٠٠١ وجعل مؤتمر القمة جهازاً رسمياً من أجهزة الجامعة يجتمع مرتين فى العام فى دورتين على الأقل، لم نر فاعلية لها أهمية فى قرارات الجامعة، مع أن هذا التعديل اقتضته ظروف صعبة تمر بها المنطقة تتمثل فى تصاعد العدوان الإسرائيلى فى ظل حكومة الليكود التى تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من أساسها.

ولقد تبدى هذا الضعف بوضوح فى معالجة القضية الفلسطينية فى مختلف مراحل تطورها، فلقد عجزت الجامعة العربية فى أن توجد فاعلية فى الموقف العربى، تؤدى إلى استخدام القوة العربية ضد إسرائيل، كما عجزت رغم تشابك المصالح مع الولايات المتحدة، أن تؤثر فى موقفها الموالى لإسرائيل والمساعد لها بكافة الأساليب بما فى ذلك تمكينها من أن تكون أقوى من الدول العربية مجتمعة، وحيازتها لأسلحة ذرية، وتمكينها من ارتكاب أبشع الجرائم فى حق الشعب الفلسطينى الأعزل لقمع انتفاضته، ولتحقيق أهدافها القديمة فى تكوين دولة يهودية من النيل إلى الفرات.

موقف الجامعة العربية فى القضية العراقية :

لا يمكننا الدفاع عن الرئيس العراقى صدام حسين فى السياسات التى انتهجها منذ تولى الحكم فى العراق عام ١٩٧٩، فما هى إلا شهور قليلة ورأينا قواته تنطلق ضد القدرة الإيرانية، وتدخل فى حرب مدمرة دامت ثمان سنوات بالتحريض الأمريكى له، لإضعافه وإضعاف إيران وكان ذلك جلّياً بشكل واضح، ثم ما لبث أن أدخل بلاده فى عام ١٩٩٠ فى حرب الكويت دون أن يتنبه إلى خطورة ذلك على بلاده، وعلى النظام العربى بكامله.. فخسر الحرب من ناحية، وكسر النظام العربى كله من ناحية أخرى، ثم جلب على بلاده الخراب والدمار بل الخزى والعار، حيث فرضت عقوبات قاسية على العراق من قبل القوى الكبرى بزعامة أمريكا، واكتملت بشن الحرب الأخيرة على العراق والتى دمرت فيها أمريكا النظام العربى بأكمله هذه المرة، وأصبحت العراق حتى الوقت الذى تكتب فيه هذه الأوراق، دولة محتلة.

أقول ماذا فعلت الجامعة العربية فى هذا النزاع ؟ الواقع أن مواقف الجامعة كانت سلبية للغاية. لم تفعل شيئاً لوقف الاندفاعة الحمقى لحرب إيران، بل للأسف أن العديد من الدول العربية ساعدته فيها، مع مخالفة ذلك للقانون الدولى، لأن ما فعله لا يعدو أن يكون عدواناً صارخاً على القانون الدولى، بل اعتدى على القانون الدولى الإنسانى حيث ثبت أنه استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد إيران. لقد كان الهدف الواضح من هذه الحرب هو منع اندفاع القدرة الإسلامية الإيرانية والخشية على الأنظمة التقليدية فى المنطقة ومنع تهديد المصالح الأمريكية، ولم نر موقف من الجامعة العربية حيال هذه القضية، كما لو كانت الحرب تجرى فى منطقة أخرى.

كذلك كان موقف الجامعة من حرب الخليج الثانية موقفاً ضعيفاً، لم يخرج عن أن يكون قد سمح لقوات التحالف بضرب العراق، بل لعل قرار الجامعة الصادر بإدانة العراق والسماح لقوات التحالف بإخراج قواته من الكويت قد ساعد على الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، وحال دون نجاح اتصالات جرت من بعض الأطراف العربية للحل السلمى للنزاع الذى أوشك أن يتم.

أما فى حرب الخليج الثالثة فانه من الواضح أن العراق كان معتدياً عليه، وأن تدابير الاعتداء استغرقت وقتا طويلاً تقترب من ثلاثة عشر عاما كاملة، لم تستطع الجامعة العربية خلالها أن تفعل شيئا لتغيير الأوضاع فى المنطقة، أو للتعامل مع العراق بشكل يجنب المنطقة مخاطر الحرب، بل كان من الغريب أن تدخل القوات الأمريكية من الأراضى العربية المجاورة للعراق لتوجيه الضربات إليه منها.

ماذا فعلت الجامعة لوقف هذا العدوان ؟ لا شئ من قبل ومن بعد، بل لم نسمع أية إدانة للعدوان وتدخلت الدول العربية فى صراعات داخلية بسبب هذه الحرب العدوانية، البعض يؤيد العدوان، والبعض يعارضه دون أن يحدث أى فعل لوقف العدوان، أو حتى لإدانته، رغم المواقف الشعبية والدولية من قبل مختلف دول العالم التى رفضت وأدانت العدوان.

دروس حرب الخليج الثالثة :

والواقع أن حرب الخليج الثالثة التى مثلت عدوانا واضحاً على القطر العراقى الشقيق قد أظهرت العورات العربية الكبيرة، والعيوب الكامنة فى بنيان النظام العربى، ويمكن أن نذكر منها :

- عدم فعالية النظام العربى :

فلم تنفذ الجامعة العربية أية نصوص فى ميثاقها، أو فى اتفاقية الدفاع المشترك التى تعتبر أى عدوان على أية دولة عربية بمثابة عدوان عليهم جميعا،بل حدث العكس، فقد تلقت القوات الأمريكية والبريطانية المعتدية مساعدات قيمة من الدول العربية ضد العراق.

كما لم تقم الجامعة العربية أو أى وكالة تابعة لها بأى فعل لإنقاذ التراث الثقافى للأمة بعد أن تم حرق مكتبة بغداد الرئيسية، ونهب تراثها الثقافى.

بل إن مدن العراق لازالت تعيش ظروفا إنسانية صعبة بسبب أعمال الحرق والتدمير التى وجهت إلى العراق، ولا نسمع سوى أصوات تطلب من الولايات المتحدة أن تنهى العدوان، وأن تقيم حكومة عراقية فى الوقت الذى أقامت فيه الولايات المتحدة حاكماً عسكرياً أمريكياً، كان معروفاً بمساعدته لإسرائيل.

- التناقض بين الأنظمة والشعوب

أظهر العدوان العراقى التناقض الكبير بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة، تجلى ذلك فى المظاهرات والانتفاضات المناهضة للعدوان والتى شملت كل العواصم والمدن العربية الرئيسية، وكذلك العواصم الغربية، بل عبرت تجمعات سلمية عديدة - فى تظاهرات - عن مواقفها الرافضة للحرب فى قلب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نفسها.

- إنهيار النظام الدولى :

لم تستطع الولايات المتحدة أن تمرر قراراً يسمح بشن الحرب من مجلس الأمن، ومع ذلك قامت بالعدوان على العراق دون أى سند قانونى، اللهم إلا نظرية متهافتة عن الدفاع الوقائى كانت إسرائيل تسوقها دائما لتبرير عدوانها على الشعوب العربية. هذا الخطر المزعوم هو تهديد الجيران بأسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها، والتى أثبتت الحرب أنه ما عاد يملك أسلحة فعالة للدمار الشامل أو لغير الدمار الشامل، وقد أدى ذلك إلى وقوع الأمم المتحدة فى أزمة حادة، فهذه الحرب تخالف الميثاق، وتسقط النظام الدولى بكامله، وتجعل من الضرورى البحث عن نظام دولى آخر لا تنتصر فيه هيمنة القوة، ولا يعلو فيه صوت الباطل.

- تهديد الدول والأنظمة العربية :

إزاء ضعف النظام العربى، وعدم وجود قوة فعالة فى المنطقة للدفاع عن دولها ضد العدوان، بدأت التهديدات الأمريكية للمنطقة بأكملها وبدأنا نسمع عن مخططات للهيمنة عليها، وتفتيت وحدة دولها، والقضاء على الأنظمة المناوئة للسيطرة الأمريكية عليها. فسوريا يوجه لنظامها تهديد صريح بالتدخل، ونفس الحال بالنسبة لإيران، ثم تظهر فى الأفق بين الحين والآخر، ملامح تهديدات للمملكة السعودية ولمصر.

واتضح جلياً أن التحرك العدوانى الأمريكى ضد الشعوب العربية والإسلامية يحقق أهدافاً متوازية :

الأول: السيطرة على النفط العربى وأضيف إليه نفط بحر قزوين.

الثانى : إخماد الحركات المناوئة للسيطرة الأمريكية على العالم والتى تطلق عليها الولايات المتحدة مصطلح الأصولية، وتدخل فيها حركات التحرير الوطنية مثل حزب الله والعديد من المنظمات الفلسطينية.

الثالث : تأمين الوجود الإسرائيلى فى المنطقة باعتباره أحد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية فى جعل إسرائيل الأقوى والأوسع واقتلاع جذور الأنظمة أو الحركات التى تهددها.

ثانيا : التنظيم الدولى الإسلامى:

قلنا إن الدول الإسلامية تمثل دائرة أوسع من الدول العربية، لكن القوة الفعالة فى هذا التنظيم هى القوة العربية، رغم أنها أقل عددا وشعوبا من الدول الإسلامية. وقد أقيم النظام الدولى الإسلامى المتمثل فى المؤتمر الإسلامى فى أواخر السبعينيات، ومع ذلك لم يستفد من التطورات التى جرت فى الأنظمة الدولية الأخرى، وبالذات من تجربة الاتحاد الأوروبى. فقد أقيم على نفس الأسس النظرية التى قامت عليها جامعة الدول العربية حيث تبنى فكرة التنسيق والتعاون وأضاف إليها التضامن الإسلامى، دون أن يقرن ذلك بإقامة سلطات عليا فوق الدول، تكفل إصدار القرارات وتنفيذها، كما أقام العديد من المنظمات والأجهزة الفرعية التى تكلف الدول الأعضاء تكاليف مالية باهظة، دون أن تهتم بتنفيذها، وأصدرت العديد من القرارات التى تحقق قوة المسلمين، مثل إنشاء محكمة عدل إسلامية، و إقامة سوق إسلامية مشتركة، وإنشاء دينار إسلامى كعملة موحدة يتم تداولها بين الدول الأعضاء، ولم نر أثراً عملياً لأى من هذه القرارات.

والواقع أن منظمة المؤتمر الإسلامى قد عانت من نفس المشكلات التى عانت منها جامعة الدول العربية، وعرضت عليها نفس المشكلات الحادة التى عرضت على الجامعة مثل القضية الفلسطينية والقضية العراقية، وقضايا إسلامية أخرى عديدة كقضية البوسنة والهرسك وقضية كشمير، وقضايا الأقليات الإسلامية

المضطهدة فى العديد من مناطق العالم وكانت القرارات التى صدرت من أجهزتها، قرارات تتخذ الطابع الإنشائى، ولا يمكن أن تتبلور فى واقع عملى ملموس.

ونلاحظ على نظام المنظمة نفس الملاحظات التى قررناها بالنسبة للجامعة العربية. فليس فيها أى نظام للأمن الجماعى والدفاع المشترك ضد العدوان الذى يقع على أى دولة إسلامية. وإذا كان هذا النظام قد أضيف إلى الجامعة بمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك، وإن بقى دون تنفيذ ودون فاعلية.

وقررت المنظمة إنشاء محكمة عدل إسلامية ووضعت نظامها الأساسى، ولكن لم يتم اختيار القضاة كما لم يتم وضع القانون الذى ستطبقه المحكمة، لذلك لم يدخل نظام المحكمة فى دور التنفيذ حتى الآن.

- ورغم وجود بعض الوكالات أو المنظمات التى قامت وتعد لها قيمة فى النظام الإسلامى الدولى مثل البنك الإسلامى للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إلا أنها لا ترضى الطموح الإسلامى ولا تفعل شيئاً له قيمة فى خضم المشكلات العديدة والتحديات الجسام التى تواجه الأمة الإسلامية الآن.[1]

(١) راجع تفصيلات ذلك فى مؤلفنا المنظمات الدولية صـ٦٦٠ وما بعدها الإشارة إليه، وراجع كذلك العدد ٢٤ من مجلة " الجامعة الإسلامية" التى تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية وهذا العدد مخصص لدراسة المنظمات الإسلامية وتقييم دورها فى حياة الأمة.. راجع كذلك دراسة المنظمات الدولية الإسلامية التى تقدم بها د محمود داود لنيل جائزة رابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١م والتى أصدرتها الرابطة ضمن سلسلة " فكر المواجهة "العدد رقم (٦) القاهرة ٢٠٠٢ .

القسم الثانى: نحو تنظيم إقليمى يحقق آمال العرب والمسلمين فى الوحدة والتقدم

انتهينا فى القسم الأول إلى وجود تنظيمين إقليمين بين الدول العربية والإسلامية هما جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى. كما ذكرنا أن كل الدول العربية أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، وأشرنا إلى تقارب الأهداف والمبادئ التى تقوم عليها المنظمتين، وإلى أنهما تشتركان كذلك فى عدم الفاعلية وفى الفشل فى تحقيق أهداف الأمة الإسلامية.

وسنهتم فى هذا القسم بوضع رؤية لإقامة تنظيم دولى فعال فى دائرة الدول والشعوب العربية والإسلامية. وسنقوم بمناقشة مجموعة من الفروض لنثبت بالأدلة مدى صحتها ونختار الأنسب منها لظروفنا ولآمالنا وأهدافنا كأمة عربية إسلامية.

أولاً : هل من الضرورى أن يقوم تنظيم إقليمى بين الدول العربية والإسلامية ؟

اختار العالم بعد الحرب العالمية الثانية أو قبلها بقليل أن يقيم تنظيماً دولياً عالمياً يتمثل فى منظمة الأمم المتحدة، وعرضت فكرة التنظيم الإقليمى عند مناقشة نصوص ميثاق الأمم المتحدة، وكان هناك من يرفضون الفكرة على أساس منع الازدواج فى التنظيم الدولى، وعدم إعاقة الأمم المتحدة للقيام بمهامها، ولكن انتصر دعاة الإقليمية وتضمن الميثاق فى الباب الثامن الذى ورد فيه نص يقول: أنه لا يوجد فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى بحيث يكون العمل الإقليمى فيها صالحاً ومناسباً، ما دامت هذه التنظيمات وأنشطتها متلائمة مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها (المادة ٢/٥٢) كما أشار الميثاق إلى حث الدول الأعضاء ومجلس الأمن على اللجوء بادئ ذى بدء إلى المنظمات الإقليمية كخطوة أولى لحل المشكلات التى تثار بينها.

ولا شك أن هناك روابط إقليمية خاصة تجمع بين مختلف الدول العربية والإسلامية، أكثر من تلك الموجودة بين هذه الدول وبين سائر الدول الموجودة فى

المجتمع الدولى. هذه الروابط تحتاج إلى أن تفعل فى شكل تنظيمات إقليمية، بشرط أن تتوافر لديها النية والإرادة والعزيمة على إسناد اختصاصات فعلية ومعززة لهذه المنظمات، وأن تتوافر لديها كذلك الآليات والأجهزة لتحقيق الأمن بين جنباتها، ولتحقيق أقصى قدر من التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وكذلك السياسى بين هذه الدول، ولحسم ما يثار بينها من منازعات، حيث يمكن أن يتم ذلك بنجاح أكثر فى الدائرة الإقليمية. أما إذا لم يتوافر هذا الشرط عملياً كما هو الوضع القائم، فلا جدوى من هذا التنظيم الذى يؤدى إلى إنفاق المال بلا فائدة.

وأنا أرى أن الدول العربية والإسلامية لا يتوافر لديها حتى الآن الحد الأدنى لقيام التنظيم الإقليمى الفعال بينها، بسبب عدم توافر هذه الإرادة وتلك العزيمة. وأذكر هنا :

- أن الدول العربية والإسلامية تفضل أن تحل منازعتها عن طريق المنظمة الدولية وأجهزتها : محكمة العدل الدولية ، مجلس الأمن ، الجمعية العامة.. والأمثلة كثيرة نذكر منها النزاع بين قطر والبحرين على اقتسام الرصيف القارى، وأيضاً بين تونس وليبيا فى شكل مماثل، وبين العراق وإيران حول شط العرب وغيرها.
- أن التجارة البينية بين هذه الدول لا تتعدى ١٠٪ من إجمالى تجارتها مع العالم الخارجى.
- أن أغلب الاستثمارات العربية والإسلامية وكذلك أغلب الفوائض المالية موجودة فى الدول الأجنبية.
- أن الأمن الجماعى العربى لم يتحقق بشكل فعال على وجه الإطلاق وأن الكثير من الصراعات والنزاعات بما فيها صراعات مسلحة (مثل الصراع العراقى الكويتى) لم يتم حسمها داخل دول المنطقة، وتم التدخل الأجنبى لحسمها، مما قوض أسس الأمن الجماعى العربى.
- أن الكثير من اتفاقيات التعاون الاقتصادى قد أبرمت ولم يتم تنفيذها بين هذه الدول.

والخلاصة:

أن العمل الإقليمى فى حده الأدنى لم يقم بنجاح حتى الآن فى دائرة الدول العربية الإسلامية، مع أننا نؤمن بضرورته ولو مرحلياً على الأقل، وكتمهيد لتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية والإسلامية.

ثانياً : هل من الضرورى وجود تنظيم عربى وتنظيم إسلامى فى نفس الوقت ؟

دون خوض فى تفصيلات كثيرة، نجد أن الدول العربية كلها فى منظمة المؤتمر الإسلامى، ولا يوجد - فى تقديرى - ما يجعل استمرار وجود الجامعة العربية إلى جانب منظمة المؤتمر الإسلامى ضرورة للأسباب الآتية :

١- أن وجود المنظمتين معاً يمثلان ازدواجا فى العمل وزيادة فى النفقات بلا داعى.

٢- أن الأهداف والمبادئ واحدة فى المنظمتين تقريباً.

٣- أن القومية العربية لا تعيش بسهولة خارج الكيان الأكبر وهو التجمع الإسلامى.

٤- أن توجيه الجهد إلى منظمة إقليمية واحدة وتقويتها مسألة ضرورية الآن.

٥- أن الثقافة العربية هى بلا جدال ثقافة إسلامية ولا توجد ثقافة عربية منفصلة فى الإسلام.

وأرى أن يتم دمج الجامعة العربية فى منظمة المؤتمر الإسلامى لكى يمكن الاستفادة من الأرشيف المهم للجامعة ومن المشروعات الضخمة التى بذلت فى مجال توحيد التشريعات فى الدول العربية على أساس الشريعة الإسلامية، والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديدة التى تصلح بأكملها للتطبيق فى الدول الإسلامية.

إن العالم العربى جزء من العالم الإسلامى وسيكون من المناسب أن يتم التعبير عن الوحدة الإسلامية من خلال منظمة إقليمية قوية لا تتشتت قواها بسبب النعرات القومية التى تظهر هنا أوهناك، وأن الإسلام استطاع أن يقود العرب والمسلمين دائماً إلى طريق التقدم والرقى والوحدة.

ثالثاً : ما هى خطوات الإصلاح التنظيمية الواجب إدخالها على نصوص منظمة المؤتمر الإسلامى ؟

فى تقديرى وانطلاقا من التجارب الناجحة للمنظمات الدولية الأخرى يجب أن يتم إدخال نصوص على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى تعالج المسائل الآتية :

١ - إقامة جيش للدفاع عن الدول الإسلامية فى حالة العدوان عليها.

منع ميثاق الأمم المتحدة الحرب، بل نص بوضوح على منع استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية (المادة ٤/٢ من الميثاق)، ومع ذلك سمح الميثاق باستخدام القوة فى حالتين، الأولى: هى حالة الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى وفقاً للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة. والثانية: فى حالة اتخاذ تدابير للأمن الجماعى أى استخدام قوة دولية منظمة لكبح جماح العدوان الذى تقوم به دولة ضد دولة أخرى.

ومع أن الميثاق قد أعطى لمجلس الأمن وحده حق استخدام تدابير الأمن الجماعى، إلا أنه أعطاه حق الاستعانة بالمنظمات الإقليمية للمشاركة فى تنفيذ هذه التدابير.

وفى الوقت الحاضر أظهرت التجارب أنه لا مناص من وجود جيوش دفاع إقليمية، لأن وجودها يساعد على منع العدوان من ناحية ولكى يمكن استخدامها لمنع العدوان من ناحية أخرى.

والواقع أن مجلس الأمن لم يعقد الاتفاقات المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة لتكوين القوات الدفاعية للعالم، وقد استعان بحلف الناتو فى تنفيذ الكثير من تدابير الأمن الجماعى على نحو ما رأينا فى يوغوسلافيا السابقة، وعندما انتقدت الدول الإسلامية الأمن العام لمنظمة الأمم المتحدة وقت أن اعتدى الصرب على المسلمين فى البوسنة كان يصرخ سائلاً: أين جيش الدفاع الإسلامى الذى يمكن أن يستخدم فى الدفاع عن المسلمين فى يوغوسلافيا والذين تعرضوا لموجات من القتل والتدمير وهتك العرض، وتدخل الناتو - ولكن على ما يبدو - بعد فوات الأوان، فقد تم تدمير وقتل واغتصاب لم يشهد التاريخ مثله من قبل.

ولو كان هناك مثل هذا الجيش فى منطقتنا لتجنبت شعوبنا الكثير من الأعمال التى عانت منها ولازالت تعانى حتى الآن.

ولا شك أن اتفاقية الدفاع المشترك يمكن تبنى نصوصها فى تعديل ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، ويمكن أن توضع بعض الضمانات المهمة هنا منها :

- أخذ قوات بعدد متساو من كل الدول الإسلامية.

- وضع أسس تكفل أفضل اختبار للكفاءات لكى توضع فى أماكن القيادة.

- توضع ضمانات لصدور القرارات التى تكفل استخدام القوة بأغلبية مصوفة مثل أغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع مثلاً، وإنشاء صناعات حربية واتباع وسائل تدريب مناسبة ومتطورة بإمكانيات كل الدول الإسلامية، والأخذ بعوامل تقوية الوجود الإسلامى فى العالم، وبسط الخشية منه، وبث عوامل الاحترام له.

٢ - إنشاء آليات لتنفيذ القرارات داخل الدول الأعضاء :

وهنا أقول أن تجربة الاتحاد الأوربى ذات أهمية بالغة لدولنا، فقد أوجدت أجهزة للاتحاد فى داخل الدول الأوربية تختص بتنفيذ القرارات التى تصدر منها، وتتبع هذه الأجهزة.

٣ - إدخال التمثيل الشعبى إلى جوار التمثيل الحكومى :

إن وجود تمثيل للشعوب فى برلمان اتحادى إلى جانب التمثيل الحكومى من شأنه أن يدعم المنظمة، فالشعوب هى صاحبه المصلحة فى أى عمل تنظيمى أو مؤسسى يقوم بين الدول، ومن معالم نجاح التجربة الأوروبية الاتحادية وجود البرلمان الأوروبى، الذى يراقب العمل التنفيذى من ناحية، ويضع القواعد والتشريعات فى مختلف مجالات الاختصاص التى تمارسها المنظمة من ناحية أخرى، حيث يكون الشعب مسئولاً ورقيباً ومشرعاً للعمل التنظيمى الدولى مما يدعمه ويؤدى إلى نجاحه.

ويمكن فى المراحل الأولى اختيار المجالس التشريعية أو مجالس الشورى القائمة

الآن فى الدول الإسلامية أعضاء فيها، يمثلون الشعوب فى المجلس المقترح، وفى مرحلة تالية يتم الترشيح للعضوية لهذا المجلس التشريعى بشكل مباشر.

٣- إعطاء صلاحيات واختصاصات مفرزة ومحددة لمختلف أجهزة المنظمة، وإلزام الدول بتنفيذ ما تقوم بتقريره عن طريق أجهزة متصلة بالمنظمة داخل الدول الأعضاء.

رابعاً : ما هى الخطوات الواجب اتخاذها لتفعيل أداء المنظمة ؟

إنه لمن حسن الحظ أن نجد الكثير من القرارات والتوصيات والاتفاقيات التى عقدت فى إطار منظمة الجامعة والمؤتمر، يمكن أن تفعل وتؤدى إلى نتائج فى غاية الأهمية لتقوية العمل الإسلامى.

مجال توحيد التشريعات :

قامت الجامعة العربية وكذلك المؤتمر الإسلامى بأعمال مهمة فى مجال توحيد التشريعات بينها من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية، والواقع أن توحيد التشريعات يعد فى مقدمة أى عمل لإنجاز وحدة متكالمة حقيقية بين أى مجموعة تتحد فى الخصائص والسمات مثل مجموعة الدول الإسلامية.

وقد ساهمت مصر من خلال فقهائها الداعين للوحدة التشريعية أمثال عبد الرزاق السنهورى وفرج الصدة وجابر جاد عبد الرحمن، فى تقنين التشريعات التى يمكن أن تطبق فى كل الدول الإسلامية وطبق بعضها، خاصة القانون المدنى فى الكثير من هذه الدول.

وقد آن الأوان لكى تخرج من الأدراج المغلقة عمليات التقنين للقوانين المتخذة من الشريعة والمعدة من مجلس الشعب المصرى، والجامعة العربية فى مختلف المجالات لكى تطبق من خلال قرارات ملزمة تتخذها القمة الإسلامية وتقوم بتنفيذها عن طريق أجهزة داخل الدول.

وجدير بالذكر أنه فى إطار الوحدة المصرية الليبية التى أعلنت فى بداية السبعينات، وصل الوعى الإسلامى إلى مدى كبير فى قيادة الدولتين، وشكلت لجاناً

لتوحيد التشريعات فى مختلف المجالات تكاد تزن أعمالها أطناناً، وشارك فيها علماء من الدولتين فى كافة الجوانب، وكان هدفها توحيد كافة التشريعات والأنظمة المالية والإدارية وأنظمة التعليم بل والتمثيل الخارجى، وكذا أجهزة العمل فى مختلف المجالات الاقتصادية والبنوك والشركات، وهى ذخيرة ممتازة يجب أن يتم الإفراج عنها وتفعليها جيداً فى أعمال المنظمات.

توحيد الفتاوى الفقهية :

كذلك أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامى، مجمع الفقه الإسلامى العالمى الذى يوجد بمدينة جدة، وهو يتولى بحث مختلف المشكلات التشريعية التى تواجه العالم الإسلامى ويصدر بصددها فتاوى وتنظيمات لها أهميتها الفائقة، ويحتاج تفعيل عمل المجمع إلى أن تتوحد جميع الفتاوى فى مختلف المشكلات من خلاله، لأن كافة المجامع الفقهية الإسلامية ممثلة فيه، وأن يهتم المجلس التشريعى المقترح إنشاؤه للمنظمة بإصدار التشريعات المنظمة للحياة فى الدول الإسلامية بناء على هذه الاجتهادات التى تقوم على الإجماع الجزئى أو الكلى.

إن العالم العربى والإسلامى يملك رصيداً كبيراً من التشريعات المشتركة الكفيلة بإقامة صرح العمل الوحدوى عليه، ولا شك أننا نسبق المجتمعات الأوروبية فى هذا المجال، والتى تزهو بتكوين ما تطلق عليه " القانون الأوروبى " والذى يعتبر الآن أهم عوامل توحيدها، هذا القانون الذى يختص بتدريس التشريعات والأنظمة التى تحكم هيئات المجتمع الأوروبى، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى وحدها المجتمع الأوروبى وأصبحت تطبق على كافة دول الاتحاد.

ونحن فى رابطة الجامعات الإسلامية نقوم بجهد كبير لتوحيد مناهج تدريس الفقه الإسلامى، وأصول الفقه، وسائر العلوم الإسلامية لكى تطبق فى كافة الجامعات الأعضاء، والتى وصل عددها حتى الآن إلى حوالى مائة جامعة، وسنعمل من جانبنا على إعداد المؤلفات التى تدرس وتربط بين أصول هذه العلوم حسبما أسسها الأباء وبين الممارسات التى أنتجت مشكلات عملية جديدة، ويجب أن تأخذ فى الاعتبار وأن تنقل إلى قاعات الدروس فى كلياتنا وجامعاتنا.

محكمة العدل الإسلامية :

استطاعت الدول الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامى أن تقيم جهازاً مستقلاً فيها، هو محكمة العدل الإسلامية وهذا الجهاز يقوم على الأسس المعروفة فى حسم المنازعات بطريقة أقرب ما تكون إلى نظام التحكيم واتفاقية إنشاء المحكمة التى أقرت بدولة الكويت أخذت الكثير من أحكامها من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية. والمشكلات التى تحتاج إلى حسم من جانب هذه المحكمة كثيرة، وللأسف تخضع للتحكيم الدولى وتخسر الدول الإسلامية الكثير من جراء ذلك. إن تفضيل نظام هذه المحكمة يحتاج إلى إخراج التقنينات المعدة من قبل الأجهزة التشريعية داخل الدول الإسلامية أو من خلال منظمة المؤتمر الإسلامى والجامعة العربية لكى تطبقها المحكمة ويجد المتقاضون من المسلمين وغيرهم أحكاما واضحة تطبق فى المنازعات بينهم، كما تحتاج إلى قيام الدول الإسلامية بسرعة اختيار القضاة لهذه المحكمة.

إن وجود سلطة تشريعية تمتلك صلاحيات التشريع لدول منظمة المؤتمر الإسلامى فى مجالات محددة فى البداية، تشمل مختلف المجالات بعد ذلك يشكل أساسا قويا للوحدة الإسلامية، يكمله على نفس الخط وبنفس القوة وجود محكمة تصدر أحكاماً ملزمة تنفذها الدول الأعضاء، هو الكفيل ببلورة أسس للوحدة بين الدول والشعوب الإسلامية.

والسلطة التنفيذية قائمة شكلاً فى هياكل منظمة المؤتمر الإسلامى، لأن هناك جهازا تمثل فيه قمة الدول الإسلامية، وجهازا أخر يمثل مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية. ولكن نلاحظ من الاجتماعات عدم حضور السادة الرؤساء بأنفسهم دائما الاجتماعات، ألاحظ كذلك عدم وجود اختصاصات محددة فى المسائل التى تتصل بالكيان الإسلامى يمكن أن تنفذ، لذا فإن المطلوب هو وضع اختصاصات محددة فى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويوجد أجهزة فنية واستشارية واسعة تستطيع أن تقوم بهذه المهمة فى المنظمة.

ضرورة تأكيد التصور الإسلامى لفكرة الدولة :

لاحظنا أن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى قد صيغ صياغة عصرية تشبه إلى

حد كبير صياغات ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة، هذا فى الوقت الذى يعرف الجميع أن الإسلام على الرأى الراجح بين الفقهاء، يعرف دولة واحدة هى دولة الخلافة الإسلامية، ولا يقر وجود أكثر من خليفة وأكثر من دولة إسلامية إلا على سبيل التأقيت. فى تقديرى يجب أن تسيطر هذه الفكرة على ميثاق المنظمة وأن يظهر بوضوح أن هذا التنظيم خطوة نحو الوحدة بين الدول والشعوب الإسلامية، وليس نهاية المطاف، وهكذا فلدى اقتراحات محددة للتعبير عن هذه الفكرة فى نصوص المنظمة.

فيجب أن تنص المادة الأولى التى صاغت الأهداف والمبادئ على نص واضح تقرر أن المنظمة تعمل على توحيد الدول والشعوب الإسلامية فى كيان موحد. ويجب أن تستهدف مختلف الأجهزة فى المنظمة تحقيق هذا الهدف عن طريق :

أ - توحيد تشريعات الدول الأعضاء على أساس الشريعة الإسلامية.

ب- تطبيق الشريعة الإسلامية فى المنازعات التى تثار بين الدول الأعضاء من خلال محكمة العدل الإسلامية أو اية هيئة تحكيم يختارها الأطراف.

ج- اتخاذ خطوات مستمرة لتحقيق أكبر قدر من التعاون فى المجال الاقتصادى، بإنشاء سوق مشتركة تلغى الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتسمح بانسياب كامل وحرية الحركة للأشخاص والأموال بين مختلف الدول الإسلامية، ويشجع قيام المشروعات المشتركة فى داخل السوق، وتحويل الأقاليم الإسلامية إلى إقليم إنتاجى واحد لمختلف السلع والخدمات.

د- تشجيع الدراسات والبحوث التى تؤكد فكرة الوحدة فى مختلف الجامعات ومراكز البحوث، وبحث آليات التنفيذ ومعوقات قيام الوحدة وسبل التغلب عليها.

ويجب أن يعدل الميثاق بحيث يقرر خطوات التكامل الاقتصادى التى تنتهى بالوحدة وأن يقرر لكل مرحلة فترة زمنية معينة.

كما يجب أن تتضمن التعديلات، إزالة كافة العوائق التى وضعها الاستعمار لتفتيت الأمة

ومنع العلاقات الطبيعية بينها، بينما هو قد تخلص منها فى دياره ومن ذلك قيود الجوازات والجنسية والحدود، ومنع الزواج المختلط إلا إذا أذن به الحاكم والتدخل فى مختلف العلاقات والاجتماعات واللقاءات بين الشعوب الإسلامية من قبل الحكام.

وأرى أن تقيم المنظمة مدينة أو أكثر للوحدة الإسلامية كتجربة يتم فيها هذا التعامل التلقائى وتقام فيها مؤسسات ورابطة للوحدة وآليات وأجهزة لتحقيقها على الحدود بين الدول الإسلامية.

تعميق القيم الإسلامية فى التعامل بين الدول من خلال المنظمة:

نصت ديباجة ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى على بعض المبادئ التى يستهدف بها العمل بها فى المنظمة، عبرت كذلك عن باعث إنشاء المنظمة، حيث جاء بها أن ممثلى الدول الإسلامية المجتمعة فى جدة فى ١٤-١٨محرم ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٩ فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٢ إذ يشيرون إلى مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية... وهم مقتنعون بأن عقيدتهم المشتركة تشكل عاملا قويا لتقارب الشعوب الإسلامية وتضامنها. وإذ يقررون الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة فى الإسلام والتى تظل عاملا من العوامل المهمة لتحقيق التقدم بين أبناء البشر.. ويصرون على توثيق أواصر الصداقة الأخوية والروحية القائمة بين شعوبها وحماية حريتها وتراثها وحضارتها المشتركة المبنية خاصة على مبادئ العدل والتسامح وعدم التمييز.

والواقع أن هذه الدوافع يجب أن تعمق أكثر وأن يتحقق لها صياغة تقيم مشروعا حضاريا للوحدة الإسلامية محكوما بالقيم والمبادئ الإسلامية. ولكن كيف يتحقق ذلك ؟ إن من أهم الأعمال التى يجب أن تقوم بها المنظمة والمنظمات التخصصية المرتبطة بها أن تصوغ مشروعات العمل الداخلى والدولى وفقا للعقيدة والشريعة والقيم الإسلامية. إن المجتمعات المسلمة يجب أن تبرز الهوية والسمات الإسلامية المميزة لها من خلال السلوك والتعامل معها، فهى حاملة لرسالة سماوية تعرف التمييز بين الحق والباطل، بين الحلال والحرام، بين ما يسعد الإنسان وما يتعسه، وهذه هى الرسالة الإسلامية التى تحدد موقفها من قضايا ومشكلات العصر. ثم هذه الرسالة يجب أن تبلغ للغرب وللشرق على السواء، وأن تحملها

وسائل الإعلام المختلفة التى تصدر فى العالم الإسلامى.

إن لهذه الرسالة موقفا من الغير يقوم على احترامه وحسن التعامل معه، وتقديس السلام والأمن ورفاهية الإنسان فى حدود الشريعة وأغراضها. كما أن هذه الرسالة تحترم الإنسان وحقوقه وتعمل على الارتقاء به وصيانة دمه وماله وعرضه وعقيدته. إنها رسالة خير وعدل ورقى، ويطول بنا المطاف لو أردنا أن نحدد قيم ومبادئ الإسلام فهى لا تقع تحت حصر بأى شكل. والذى أريد أن أطالب به منظماتنا وجامعاتنا هى أن تفصل معالم هذه الرسالة، وأن تضع هذه التفاصيل فى مناهج تدريس لغتنا، وعاء الثقافة، والمعبرة عن الشخصية الإسلامية. كما يجب أن تكون علومنا الإسلامية العديدة فى العقيدة والشريعة والدعوة والاقتصاد والإعلام واضحة جلية فى تثبيت الدعائم والمعالم، وأن نصدرها للغير بوضوح تام.

ولاشك أن عمل المنظمات الإسلامية فى هذه المجالات فى غاية الأهمية، ولكن ينقصه التنسيق وإيجابية الحركة للدفع به إلى الأمام ,وتقديمه بالشكل الذى يليق به.

تدريس علوم الوحدة والتكامل :

من الأهمية بمكان توجيه الدراسات التى تتم فى التعليم العام والجامعى والدراسات العليا إلى صياغة مقررات الوحدة وعلومها. ويمكن أن أشير هنا إلى أهمية تدريس ما يوجد بين الشعوب العربية والإسلامية من عوامل للوحدة والتقدم، وإبراز ذلك فى العلوم التى تدرس حاليا مثل علوم التاريخ والجغرافيا والاجتماع والتربية وعلم النفس كما أنه فى تدريس اللغة العربية يجب عرض هذه الأبعاد، وهى مطلوبة كذلك فى تدريس مختلف اللغات التى تتم فى مدارسنا وجامعاتنا. ويجب على منظمة المؤتمر الإسلامى ومنظمة الإيسيسكو ورابطة الجامعات الإسلامية أن تقود هذا الاتجاه بشكل أفضل مما يتم الآن.

ولعلنى أركز هنا على القول بأهمية التكوين العلمى للشباب المسلم عن طريق العلم لكى يشرب هذه المثل ولكى يدافع عنها إننا نعالج هنا أسباب خور العزيمة وتحلل الإرادة وغياب التصميم، إننا يجب أن نستخدم الأسلوب العلمى فى تدريس هذه العلوم وهى أيضا تحتاج إلى التدريب واكتساب المهارات المكونة للإرادة والعزيمة فى المدرسة والجامعة والمنزل.

الخاتمـــة

قمنا فى القسم الأول من هذه الدراسة باستعراض المنظمات الإقليمية الموجودة فى الساحتين العربية والإسلامية، وانتهينا إلى أنها لا تحقق أغراض وأهداف المجتمع الإسلامى فى الوحدة والتقدم، وخلصنا إلى إخفاق جامعة الدول العربية فى معالجة القضايا العربية رغم قيامها منذ فترة طويلة، وانتهينا كذلك إلى أنها شاخت وكبرت وتعيش فى غير عصرها وعددنا العيوب التنظيمية فى الميثاق، كما عرضنا كذلك للعيوب المتصلة بعدم فعالية المنظمة، وعدم قيامها بتنفيذ القرارات التى تصدر عنها وذلك يرجع أصلا إلى أنها تعكس حال التشتت وضعف الإرادة والعزيمة لدى الدول المكونة لها، وقدمنا فى القسم الثانى دراسة تضمنت مرئياتنا لإصلاح التنظيم الدولى الإقليمى، حيث عرضنا لضرورة التخلص من الازدواجية، ودمج جامعة الدول العربية فى منظمة المؤتمر الإسلامى بكل هيئاتها وأجهزتها، كما رأينا ضرورة إدخال تعديلات على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، لتصبح منظمة إقليمية قوية، فلا مفر من تكوين جيش دفاعى للمنظمة، ولا مفر كذلك من اتخاذ منهج للإسراع بالتكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء ,وعرضنا للخطوات التى يجب أن تتخذ فى هذا الإطار كما عرضنا لفكرة محورية هى ضرورة أن يكون التنظيم الإقليمى الإسلامى طريقا لتوحيد الدول الإسلامية ولو على المدى البعيد، وإن لزم اتخاذ خطوات للتكامل والتنسيق والتعاون والتضامن الذى يؤدى بالضرورة إلى الوحدة فى أخر المطاف، وعرضنا لأهمية العوامل المتصلة بتوحيد التشريعات واستدعاء العقيدة والقيم والمبادئ الإسلامية وتأصيلها بين الشعوب الإسلامية لكى تكون رسالة أساسية ومهمة للتعريف بالإسلام ومعرفة أصول رسالته والأسس التى يقوم عليها.